

لبنان والعراق وعامل الوقت

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

من الطبيعي وصول لبنان إلى ما وصل إليه، أكثر من طبيعي أن يصل العراق، البلد الغني بموارده وثرواته الطبيعية، إلى شفير الهاوية. عندما تحكم أحزاب مذهبية ذات مرجعية خارجية بلدا ما لا يعود هناك ما يدعو إلى الاستغراب. لا مكان يسير إليه هذا البلد الذي تحكمه ميليشيات مذهبية سوى الكارثة المحققة مع ما تجلبه من خراب ودمار ويؤس وفقر. كانت هناك مخارج لدى لبنان كما كانت هناك مخارج لدى العراق في حال اعتماد المنطق والحكمة، لكن هناك للأسف من يريد تجاوز المنطق والحكمة وإدخال بلده في مآتاه خدمة لسياسات لا علاقة لها بلبنان ولا بالعراق. إنها سياسات تصب في خدمة مشروع إيراني لا ألق له تعاني منه إيران نفسها حيث لا تزال الثورة الشعبية تحت الرماد.

صعبا في المدى المنظور إعادة تركيب لبنان أو العراق. قد يكون أسهل إعادة تركيب العراق على الرغم من كل ما اثبتته الصيغة اللبنانية من مناعة. هذا عائد إلى التركيبة المختلفة للعراق من جهة وإلى وجود موارد كبيرة لديه، في مقدمها النفط، من جهة أخرى. فضلا عن ذلك، إن الذي يشهده العراق هو ثورة بكل معنى الكلمة. من يقوم بهذه الثورة هم الشيعة العرب الذين يجدون أن لا خيار أمامهم غير مقاومة المشروع الإيراني، نظرا إلى أن في ذلك مصلحتهم.

أما لبنان، فما يحصل، مع مرور كل يوم، يتمثل في الغرق أكثر في وحول الكارثة في غياب من يريد استيعاب معنى الثورة الشعبية التي بدأت في السابع عشر من تشرين الأول - أكتوبر الماضي والتي دخلت أخيرا مرحلة جديدة في ضوء بروز قوى مذهبية تسعى إلى استخدام العنف في مواجهة التحركات الشعبية السلمية.

أكثر من ذلك، هناك اقتصاد لبناني يعاني من مرض خبيث يوجد من يريد معالجته بقرص إسبيرين. الأكيد أن تكليف شخص مثل حسّان دياب تشكيل حكومة لا يقدم في شيء. على العكس من ذلك، إن شخصا من هذا النوع يعرف القاضي قبل الداني أنه مرشح "حزب الله" وأن إمكاناته محدودة، حتى لا نقول معومة، على كل صعيد، يمثل الطريق الأقصر إلى الكارثة المحققة التي ستغير طبيعة لبنان وتركيبة مجتمعه والتوازن الذي أمكن المحافظة عليه، وإن في حدود معينة، بعد اتفاق الطائف قبل ثلاثين عاما.

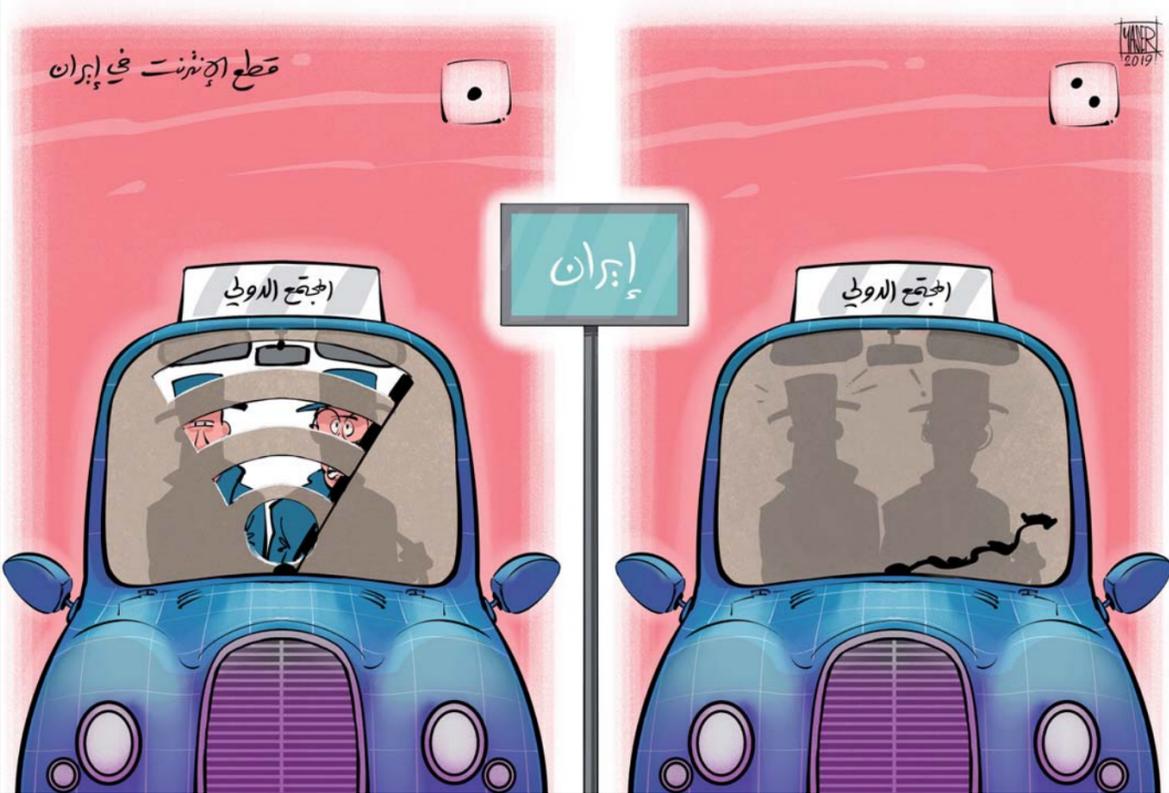
لعبت المناصفة التي كرسها اتفاق الطائف دورها في تمكين المسيحيين من إنقاذ أنفسهم، من أنفسهم أولا. وما لبثت فترة مشروع الإنماء والإعمار بعد العام 1992 أن سمحت بعودة آلاف العائلات المهاجرة إلى لبنان. كانت هناك عائلات مسيحية كثيرة عادت إلى البلد في تلك المرحلة. هذه العائلات تفكر حاليا في مكان تهاجر إليه مجددا في ظل الرهانات الخاطئة لدى مدعي تمثيل المسيحيين. على رأس هذه الرهانات أن سلاح "حزب الله" يمكن أن يعيد للمسيحيين حقوقهم!

لا يشبه هذا الرهان سوى رهان بعض المسيحيين على صدام حسين في 1988 و1989 و1990، وهو رهان انتهى بالاجتياح السوري لقصر بعثدا ووزارة الدفاع في البرزة في 13 تشرين الأول - أكتوبر 1990 وفرض الوصاية السورية على كل لبنان.

يفترض في اللبنانيين أن يتذكروا هذه الأيام أن موجة الهجرة الأكبر للمسيحيين من بلدهم كانت في العامين 1989 و1990 عندما كان الجنرال ميشال عون في قصر بعثدا على رأس حكومة لا مهمة لها سوى المساعدة في انتخاب رئيس للجمهورية خلفا للرئيس أمين الجميل الذي انتهت ولايته في الثالث والعشرين من أيلول - سبتمبر 1988. ما يحصل حاليا بعد عودة الجنرال ميشال عون إلى بعثدا كرئيس للجمهورية، بفضل "حزب الله" أولا، هو تهديد لموجة هجرة أخرى من لبنان، للمسيحيين خصوصا. هذا عائد إلى رفض الاعتراف بأن الخيار

استمرار تواجد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في شرق الفرات، واستمرار سيطرة القوات الأميركية على الموارد الاستراتيجية من نفط وغاز، ومنعها عن النظام. يعتبر قانون سيزر الأسمى على نظام الأسد، كونه سيفرض عقوبات على شخصيات وشركات أجنبية تدعم النظام، فالعقوبات تشمل مصرف سوريا المركزي، في حال ثبوت انخراطه في عمليات غسل الأموال، وعلى أية جهات تقدم دعما ماليا أو تقنيا أو تنخرط بصفتها مع حكومة الأسد، وعلى أي شخص متعاقد عسكريا أو مرتزق أو ميليشيا ناشطة في العمل العسكري نيابة عن حكومة بشار الأسد أو روسيا أو إيران، وعلى من يقدم البضائع والخدمات التي تمكن النظام من استمرار سيطرته على إنتاج سوريا الداخلي من الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية، وعلى أي جهة تقدم البضائع والخدمات للطيران السوري، كقطع غيار أو طائرات، وعلى أية جهة تنفذ خدمات إعمار أو خدمات للقطاع الهندي لصالح حكومة الأسد في سياق إعادة الإعمار.

ورغم أن هناك بنوداً تتناول موضوع التغيير الديموغرافي في سوريا، لكنها ما زالت ضبابية، من حيث أنه يمكن استخدامها بمزاوجة بحيث تخدم السياسات الأميركية وقت الحاجة، كونها مرهونة بقرار الرئيس الأميركي الذي عليه أن يحدد المناطق التي وقع فيها التغيير الديموغرافي، والقانون يكتفي بتقديم استراتيجية موصوفة بمنع الأجانب من



يوجد حاليا في لبنان من يفكر فعلا في البحث عن مخرج. من يبحث عن مخرج لا يأتي بحسبان دياب لتشكيل حكومة وكان لديه ثارا على أهل السنة. من يريد مخرجا يبحث عن حكومة اختصاصيين مفتحة على العالم والعرب من دون عقدة سعد الحريري ولا عقدة الأميركيين ولا عقدة صندوق النقد الدولي لا أكثر ولا أقل...

لن يكون من مخرج أو على الأصح من بداية مخرج في ظل حكومة "حزب الله". لبنان لا يستطيع أن يصبر وأن يعتبر أن الوقت يعمل لمصلحته. عامل الوقت متوافر لبلد مثل العراق، ليس أسير قطاعه المصرفي، يمتلك ثروات وإمكانات تمكنه من الصمود طويلا، بل أكثر مما يعتقد.

سيديبر العراق أمره في نهاية المطاف، خصوصا مع ظهور روح وطنية عراقية لدى الشيعة والسنة في الوقت ذاته. لديه من الثروات الطبيعية ما يسمح له بإعادة الحياة إلى اقتصاده يوما، بغض النظر عن الدرجة التي بلغها الفساد. الأهم من ذلك كله، أن الصراع الداخلي في العراق بدأ يأخذ منحى واضحا في مواجهة المستعمر الإيراني، في حين يعاني لبنان من شخصيات مسيحية تؤمن بغطاء لـ "حزب الله" ولا تستوعب خطورة أن يصبح من يختاره الحزب، الذي ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني، رئيسا للجمهورية في 2016 وأن ينتقل إلى مرحلة يقتر فيها في 2019 من هو رئيس مجلس الوزراء السنّي.

هذه مرحلة خطيرة دخلها لبنان في غياب من يستوعب مدى التدهور الاقتصادي الذي ستكون له آثار مدمرة على مستقبل البلد وعلى تركيبته الاجتماعية والتوازن بين الطوائف. لا

الوحيد أمام لبنان، في حال كان مطلوبا تفادي الكارثة، تشكيل حكومة برئاسة سعد الحريري أو نواف سلام تضم اختصاصيين فقط.

وحده منطق الحكمة والتعقل يمكن أن ينقذ لبنان مثلما يمكن أن ينقذ العراق بعيدا عن أي مكابرة من أي نوع. من يعتقد أن هناك مصلحة لبنانية أو عراقية في الانحياز إلى إيران في المواجهة التي تخوضها مع الإدارة الأميركية ودول الخليج العربية يرتكب جريمة في حق لبنان واللبنانيين والعراق والعراقيين. كل ما يستطيع لبنان عمله هو إيجاد مسافة بينه وبين المشروع الإيراني الذي لا يهيمه ما يمكن أن يحل بالبلد أو بمواطنيه، مقلما لم يهيمه يوما مستقبل العراق والعراقيين باستثناء موضوع تحويل العراق جرما يدور في الفلك الإيراني، على غرار ما كانت دول أوروبا الشرقية تدور في الفلك السوفيياتي قبل سقوط جدار برلين في تشرين الثاني - نوفمبر 1989.

الدخول في عقود لها علاقة بإعادة الإعمار في هذه المناطق، نيابة عن الحكومة. وهنا نتساءل: هل سيرى الرئيس الأميركي مناطق التغيير الديموغرافي التي قامت بها أنقرة في جرابلس والباب وعفرين، والتي تسعى صراحة لإقامتها في منطقة عملية "نزع السلام" بين تل أبيب ورأس العين، عبر مشروع توطيّن مليوني سوري مهجر؟ هذا عدا عما سبق أن قامت به قوات سوريا الديمقراطية من تهجير لبعض المناطق العربية، وإدخال عناصر كردية غير عربية إلى صفوفها للقتال في سوريا، وذلك تحت راية التحالف الدولي الذي تقوده أمريكا. القانونون يستغني المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى سوريا، وقد تم التصويت في مجلس الأمن مؤخرا على تمديد قرار إدخال المساعدات الإنسانية إلى مناطق المعارضة في سوريا، عبر تركيا والأردن، دون موافقة الحكومة

قانون «سيزر» ورقة ضغط على روسيا وإيران

رانيا مصطفى

من المتوقع أن يصدر المكتب الرئاسي الأميركي قانون "سيزر" لحماية المدنيين السوريين، بعد أن وصل إلى مجلس الشيوخ للمرة الأولى، وقد استغرقت رحلته ثلاث سنوات، من بها من مجلس النواب مرتين، دون أن يكمل رحلته؛ وقد تم تمريره إلى مجلس الشيوخ أخيرا بعد ربطه بقانون آخر هو "تصريح الدفاع الوطني" المتعلق بتمويل وزارة الدفاع الأميركية، والمضمون النجاح، وذلك بضغط من اللوبي السوري الأميركي، وخاصة المجلس السوري الأميركي، ومنظمات سورية أميركية.

تعترف الاستراتيجية الأميركية بأن سوريا باتت منطقة نفوذ لروسيا، لكن هناك شعور غربي، أميركي - أوروبي، بضرورة حصر نفوذها في سوريا، والحد من استمرار تحالفها مع إيران المأزومة بفعل العقوبات الغربية، ومن نشوء حلف قوي روسي - تركي، يتعارض مع وجود أنقرة في حلف شمال الأطلسي، تمثل في المضي بصفتها شراء تركيا لمنظومة أس - 400 الروسية، إضافة إلى سعي روسيا إلى نفوذ في العراق وعلاقتها الاقتصادية الوطيدة مع الخليج العربي ومصر...

كما أنها ستوقف عملية التطبيع الدبلوماسي التي نشطت مؤخرا، من دول غربية (هنغاريا وقبرص وإيطاليا)، إضافة إلى دول عربية، هذا عدا عن

الأميركي مناطق التغيير الديموغرافي التي قامت بها أنقرة في جرابلس والباب وعفرين، والتي تسعى صراحة لإقامتها في منطقة عملية "نزع السلام" بين تل أبيب ورأس العين، عبر مشروع توطيّن مليوني سوري مهجر؟ هذا عدا عما سبق أن قامت به قوات سوريا الديمقراطية من تهجير لبعض المناطق العربية، وإدخال عناصر كردية غير عربية إلى صفوفها للقتال في سوريا، وذلك تحت راية التحالف الدولي الذي تقوده أمريكا. القانونون يستغني المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى سوريا، وقد تم التصويت في مجلس الأمن مؤخرا على تمديد قرار إدخال المساعدات الإنسانية إلى مناطق المعارضة في سوريا، عبر تركيا والأردن، دون موافقة الحكومة

الأميركي مناطق التغيير الديموغرافي التي قامت بها أنقرة في جرابلس والباب وعفرين، والتي تسعى صراحة لإقامتها في منطقة عملية "نزع السلام" بين تل أبيب ورأس العين، عبر مشروع توطيّن مليوني سوري مهجر؟ هذا عدا عما سبق أن قامت به قوات سوريا الديمقراطية من تهجير لبعض المناطق العربية، وإدخال عناصر كردية غير عربية إلى صفوفها للقتال في سوريا، وذلك تحت راية التحالف الدولي الذي تقوده أمريكا. القانونون يستغني المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى سوريا، وقد تم التصويت في مجلس الأمن مؤخرا على تمديد قرار إدخال المساعدات الإنسانية إلى مناطق المعارضة في سوريا، عبر تركيا والأردن، دون موافقة الحكومة



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبائي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

السورية، وذلك بعد معارضة روسية له استمرت أشهراً. الأهم في قانون سيزر أنه يترك الباب مفتوحاً أمام النظام السوري، لتغيير سلوكة، بضغط روسية، ورفع العقوبات، وذلك بموافقة الرئيس الأميركي، وبالتالي هو يفتح الباب لنسوية سياسية مع النظام، لكن بحضور أميركي قوي فيها. لكن الشروط الأميركية لرفع العقوبات، التي مدتها خمسة أعوام قابلة للتجديد في حال لم يطبق النظام الشروط تعتبر تعجيزية بالنظر إلى بنية وطبيعة النظام السوري؛ حيث تتمثل هذه الشروط في التوقف عن استخدام المجال الجوي السوري من النظام وروسيا أو أي جهة أخرى تقصف المدنيين السوريين، سواء بالبراميل المتفجرة أو بالسلاح الكيماوي أو بالقاذف الحارقة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون بشار الأسد، وتمكين

المراقبين الدوليين من إجراء جولات في السجون. وكذلك رفع الحصار عن المناطق السورية، وتوقف النظام السوري وحلفائه عن استهداف المنشآت الطبية والسكنية والأسواق، والسماح بعودة المدنيين إلى منازلهم، إضافة إلى تقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة الدولية.

بالتأكيد يسعى النظام السوري، بتوجيه روسي، إلى الالتفاف على هذه الشروط فهناك حديث عن إفراج بعض المعتقلات السياسية، وتحضيرها لإمكانية قدوم مفتشين دوليين، عبر نقل من فيها إلى معتقلات أخرى، أو تنفيذ حكم الإعدام في سجناء داخل سجن صيدنايا، وفق ما يتم تسريبه. من الواضح أن الاستراتيجية الأميركية في سوريا لا تهدف إلى تطبيق العدالة بحق مرتكبي جرائم الحرب في سوريا، وهو ما تظهره بنود قانون سيزر، الذي استغرق صدوره ثلاث سنوات؛ وهو منسوب إلى الضابط المنشق "قيصر"، الذي حمل 55 ألف صورة لـ 11 ألف معتقل في السجون السورية، وتم إثبات صحتها في مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) منذ 2014. القانون ورقة ضغط أميركية، تريد حلاً سياسياً في سوريا، لا دور لإيران فيه، وأن تتم العملية السياسية وفق مقررات جنيف، وقد وافقت الأمم المتحدة على تحويل مسار العملية السياسية صوب تشكيل لجنة دستورية، وفق ما تريده روسيا وتركيا، لكن قانون سيزر في هذا الوقت ينسف مسار اللجنة الدستورية، مع تعنت النظام، بدعم إيراني، لإفشالها ورفضها أية مشاركة للمعارضة في الحكم.

بصودر قانون سيزر، الذي يعطي الرئيس الأميركي مهلة طويلة نسبياً، هي 180 يوماً لإقرار العقوبات، وبالتالي ظهور نتائجها، تضع واشنطن الكرة في ملعب موسكو، التي عليها التنسيق مع الولايات المتحدة لتسوية نهائية في سوريا، تحقق المصالح الأميركية والإسرائيلية.